

## أسباب النزاع على السلطة بين مالوم وهبري في تشاد (1978-1979)

### *The Causes of the Power Struggle between Maloum and Hébré in Chad (1978-1979)*

د. محمد يوسف محمد: دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر، الأمين العام لجامعة دوبا، تشاد.  
د. ميسنغار جيديون: دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، نائب عميد كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية بجامعة دوبا، تشاد.  
د. محمد صالح يعقوب: دكتور في التاريخ الحديث والمعاصر، ممثل السلطة العليا للإعلام السمعي البصري بإقليم وادي، تشاد.

**Dr. MAHAMAT YOUSOUF MAHAMAT:** PhD in Modern and Contemporary History, Secretary-General of the University of Doba, Chad.  
Email: mhtyouss1975@yahoo.fr

**Dr. MEUSNGAR GEDEON:** PhD in Modern and Contemporary History, Vice Dean of the Faculty of Arts, Arts and Humanities at the University of Doba, Chad. Email: meusngarg@gmail.com

**Dr. MAHAMAT SALEH YACOUB:** PhD in Modern and Contemporary History, Representative of the High Authority for Audiovisual Media in the Wadi Region, Chad. Email: yacoub.ms@gmail.com

Doi: <https://doi.org/10.56989/benkj.v6i2.1788>

## الملخص:

إن الحرب الأهلية التي اندلعت ضحى الثاني عشر من فبراير 1979 في نجامينا قد سبقتها عدد من الاستعدادات التي قام بها طرفان متنافسان، هما المجلس الأعلى العسكري (CSM) بقيادة مالوم، ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (CCFAN) بقيادة هبري، وقد وقع المتصارعان اتفاقية سلام في الخرطوم ثم أكدت بميثاق أساسي يقوم مقام الدستور في الخامس والعشرين من أغسطس 1978، غير أن لكلا المتنافسين حساباته وأهدافه، فمالوم يريد عبر الميثاق الأساسي ضم هبري إلى نظامه، وبالتالي عزله عن باقي الفصائل المتمردة، ثم احتواءه واستخدامه في ضرب ثوار فرولينا، أما هبري فهدفه التغلغل إلى داخل النظام ثم الانقضاض عليه! وقد بدأ الخلاف يطفو على السطح بتفسير كل طرف لنصوص الميثاق الأساسي بما يعزز به سلطته ويسحب البساط من الآخر، الأمر الذي أدى إلى عرقلة عمل مؤسسات الدولة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بدأ كل طرف يجهز للمواجهة المسلحة، فقام هبري بنقل المئات من مقاتليه من شرق البلاد إلى العاصمة نجامينا وتجنيد الآلاف من الشباب، أما المجلس الأعلى العسكري فنقل إلى نجامينا عدداً كبيراً من الأسلحة الثقيلة التي كانت في قاعدة موسورو (Mossoro) العسكرية، كما اشتدت الدعايات والحرب الإعلامية بتحريض هبري للشماليين ومالوم للجنوبيين، وبصفة عامة شهدت تشاد في الفترة ما بين سبتمبر 1978 وفبراير 1979 جيشين وحكومتين متنافستين في عاصمة البلاد، دفعا البلاد إلى حرب أهلية ضروس أكلت الأخضر واليابس، وفقد على إثرها مالوم السلطة، التي آلت إلى أحد فصائل فرولينا الشمالية، وأصبح هبري طرفاً فاعلاً فيها.

**الكلمات المفتاحية:** المجلس الأعلى العسكري، القوات المسلحة الشمالية، النزاع، الحرب الأهلية، مالوم، هبري.

## Abstract:

The civil war that broke out on the morning of February 12, 1979, in N'Djamena was preceded by a series of preparations undertaken by two rival parties: the Supreme Military Council (CSM) led by Malloum, and the Armed Forces Northern Command Council (CCFAN) led by Habré. The two adversaries signed a peace agreement in Khartoum, which was later ratified by a Fundamental Charter acting as a constitution on August 25, 1978. However, both competitors had their own agendas and objectives: Malloum aimed, through the Fundamental Charter, to incorporate Habré into his regime, thereby isolating him from other rebel factions, containing him, and using him to strike the Frolina rebels. Habré, on the other hand, sought to infiltrate the system and eventually overthrow it. Disagreements soon surfaced as each party interpreted the provisions of the Fundamental Charter in a way that enhanced its own authority while undermining the other, leading to obstruction of state institutions. The situation escalated further as both sides began preparing for armed confrontation: Habré moved hundreds of his fighters from the eastern part of the country to the capital, N'Djamena, and recruited thousands of young men, while the Supreme Military Council transferred a large quantity of heavy weaponry from the Mossoro military base to N'Djamena. Propaganda and media warfare also intensified, with Habré mobilizing the northerners and Malloum rallying the southerners. In general, between September 1978 and February 1979, Chad experienced the existence of two rival armies and governments in the capital, plunging the country into a fierce civil war that devastated both people and infrastructure. As a result, Malloum lost power, which passed to one of the northern Frolina factions, while Habré became an active participant in the conflict.

**Keywords:** Supreme Military Council, Northern Armed Forces, conflict, civil war, Malloum, Habré.

## المقدمة:

تم إعلان تشاد جمهورية في الثامن والعشرين من نوفمبر 1958، وفي الحادي عشر من أغسطس 1960 استقلت تشاد على يد فرنسوا تومبلباي، الذي حل الأحزاب السياسية في بداية 1962 وسجن عدداً كبيراً من السياسيين، فانتفض الشعب فقمعه بقسوة. ثم قامت مظاهرات في المدن، مثل مظاهرة 16 سبتمبر 1963 الشهيرة في فورت لامي، وانتفاضات في الأقاليم، مثل انتفاضة أكتوبر ونوفمبر 1965 في منقلمي، ثم قامت ثورة مسلحة سميت "جبهة التحرير الوطنية التشادية (FROLINAT)" في الثاني والعشرين من يونيو 1966 بمدينة نياالا السودانية، التي أدت إلى استنزاف النظام بحرب عصابات مريرة. قُتل على إثرها أمينها العام إبراهيم أبتشه في فبراير 1968، ففشلت القيادة الجديدة في قيادة الجبهة وأصبحت الفصائل تأكل بعضها بعضاً. كما تصدّع نظام تومبلباي من الداخل، فزجّ بالعديد من قادة المؤسسة العسكرية في السجون، وفي الثالث عشر من أبريل 1975 سقط نظام تومبلباي إثر انقلاب دموي على يد المجلس الأعلى العسكري، فعين فليكس مالوم رئيساً للدولة، لكنه احتفظ أيضاً بمجموعة من المناصب، كرئاسة المجلس الأعلى العسكري، ورئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الدفاع (إسحاق، إبراهيم محمد، 1988، ص. 166). هكذا استمرت التومبلباوية بدون تومبلباي، كما قال أحد زعماء الثورة، فظهر صراع بين الضباط حول السيطرة والنفوذ وعدم حسم بعض القضايا الهامة، مثل تحديد سياسات وتوجهات النظام ومعرفة مستقبل دور العسكريين في النظام الذي أقاموه (حسن، حمدي عبد الرحمن، 1996، ص. 91)، والمصالحة مع الثوار.

وفي بداية فبراير عام 1978، شن الثوار عملية "إبراهيم أبتشه"، التي أسفرت عن أسر 1237 جندياً على رأسهم القائد باندونجي (BADONDJE)، وسقوط مدينة فيا<sup>1</sup> بعد أن دام القتال فيها 19 يوماً. وفي السادس عشر من أبريل احتلت فرولينا "سلال"، وفي اليوم التالي هاجمتهم القوات الفرنسية، فاستمرت المعارك ستة أيام متتالية، فقدت فرنسا خلالها طائرتين حربيتين وكثيراً من المعدات والأرواح (محمد صالح، علي، 2007، ص. 109، ص. 114-115). وفي مايو 1978، قامت فرولينا بعمليات عسكريتين، مستهدفة بذلك كسب ورقة قوية في أي مفاوضات محتملة، وعلى الرغم من أن القوات الحكومية والقوات الفرنسية تمكنتا معاً من صد الهجوم، إلا أن فرنسا جمّدت عملياتها العسكرية تفادياً لأي إخراج، خاصة وأن التطورات أصبحت تحمل معها مفاجآت جديدة من وقت لآخر. فانتجعت فرنسا إلى ممارسة عدة ضغوط على مالوم، وشجعتة على

<sup>1</sup> من أكبر مدن الشمال، وهي حاضرة إقليم بركوندي تبستي، وقد قُسم هذا الإقليم عام 2008 إلى ثلاثة أقاليم، عندما أصبحت الأقاليم في تشاد 23 إقليماً، وهي: إقليم بركو، عاصمته فيا، وإقليم تبستي، عاصمته برداي، وإقليم إنبيدي، عاصمته فضاء.

التفاوض مع حسين هبري، زعيم إحدى فصائل الجبهة الوطنية لتحرير تشاد "فرولينات (FROLINAT)"، ألا وهي "القوات المسلحة الشمالية (FAN)"، التي تعد من أشد معارضي السياسة الليبية ومحاولاتها التوسعية في تشاد (عبد المعز، ص56-57).

وهكذا بدأت المفاوضات التي أسفرت عن "اتفاقية الخرطوم" في السابع عشر من سبتمبر 1977، هذا التطبيق الذي أصبح بموجبه هبري شريكاً في السلطة، لكن سرعان ما دب الخلاف بين رئيس الجمهورية مالوم ورئيس الوزراء هبري، وهو الخلاف الذي أدى إلى نشوب الحرب الأهلية في تشاد، والذي سندرسه بدقة خلال الصفحات التالية.

### أولاً: مشكلة البحث وتساؤلاته

يُعد الصراع بين مالوم وهبري من أخطر الأزمات التي واجهت تشاد في تاريخها المعاصر، باعتباره الأزمة التي أحدثت شخاً كبيراً في المجتمع التشادي وأسست لانقسام حاد بين الشمال والجنوب، لا تزال تشاد تعاني من آثارها إلى اليوم. فمعرفة الأسباب والملابسات التي دفعت التشاديين إلى هاوية الحرب الأهلية أمر ضروري لتلافيها ومعالجة الأزمة من جذورها.

تحاول مشكلة البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الأسباب الحقيقية للصراع بين مالوم وهبري؟
- لماذا تمت المصالحة بين مالوم وهبري؟ وهل ندم مالوم على المصالحة مع هبري؟ ولماذا؟
- ما الذي حول الصراع من خلاف سياسي إلى صراع شمالي-جنوبي أو صراع إسلامي-مسيحي؟ وما موقف فرنسا من هذا الصراع؟ وما موقف فصائل فرولينات الأخرى من الصراع؟ وما شروطها للمصالحة؟ وما موقف هبري من هذه المصالحة؟
- ما موقف معظم الجنوبيين من تقاسم السلطة مع هبري؟ وكيف أقنع هبري شباب المسلمين للوقوف إلى جانبه؟
- لماذا رفض مالوم إطلاق سراح السجناء السياسيين المسلمين؟ وما الوسائل التي استخدمها هبري للضغط على مالوم؟ وما هي أهم مظاهر سوء الإدارة آنذاك؟ وما الدور الذي قام به كاموقي في الصراع؟

### ثالثاً: منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على منهجية متعددة الأبعاد تجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي، بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.

- المنهج الوصفي: استخدم لوصف الأحداث والتطورات التاريخية بشكل دقيق، وتقديم صورة واضحة للوقائع والوقائع السياسية والعسكرية التي سبقت وأعقبت اندلاع الحرب الأهلية في

تشاد. وقد ساعد هذا المنهج في رصد الأطراف الفاعلة، وتحليل دورها وتأثيرها في مسار الأحداث، مع التركيز على العلاقات بين المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية بقيادة هبري.

- المنهج التحليلي: تم توظيفه لدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء الصراع، وفهم الاستراتيجيات التي اتبعتها كل طرف، وتفسير النتائج المترتبة على هذه السياسات. وقد ساعد التحليل في تقديم رؤية عميقة حول ديناميات السلطة، وتفاعلات القوى المختلفة داخل النظام، وعملية الصراع على مستويات متعددة، بما في ذلك العسكري والسياسي والاجتماعي.
- المنهج التاريخي: تم استخدامه لمتابعة التسلسل الزمني للأحداث وتوضيح التطورات التاريخية التي أدت إلى نشوء النزاع، بدءًا من توقيع الاتفاقيات والميثاق الأساسي، مرورًا بالاستعدادات العسكرية والتحركات السياسية، وصولًا إلى الحرب الأهلية وتأثيراتها على البلاد. وقد أتاح هذا المنهج إمكانية ربط الأحداث ببعضها البعض وفهم الصراع في سياقه التاريخي والسياسي الأوسع.

#### رابعًا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة معمقة تسلط الضوء على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في تشاد في الثاني عشر من فبراير 1979. ومن خلال هذا الهدف الرئيسي، يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية، أهمها:

- تحليل الأسباب السياسية والعسكرية: فهم دور الأطراف المتصارعة، وخاصة المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية بقيادة هبري، في دفع البلاد نحو الصراع، مع توضيح الاستراتيجيات والخطط التي اتبعتها كل جهة لتحقيق أهدافها الخاصة.
- كشف العوامل الداخلية والخارجية: دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية التي ساهمت في تأجيج النزاع، بما في ذلك الانقسامات الإقليمية والقبلية، وتأثير القوى الأجنبية على الصراع الداخلي في تشاد.
- توضيح مسار الأحداث وتسلسلها التاريخي: تقديم سرد دقيق لتطور الأحداث من توقيع الاتفاقيات والميثاق الأساسي، مرورًا بالتحركات العسكرية والسياسية، وصولًا إلى اندلاع الحرب الأهلية ونتائجها المباشرة على البلاد.
- تقديم رؤية تحليلية شاملة: رصد الدروس المستفادة من هذا الصراع، وفهم ديناميات السلطة والنزاع بين الفصائل المختلفة، بما يساعد على تفسير أسباب فشل محاولات السلام السابقة وإبراز العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى استقرار أو اضطراب الدولة.

#### خامسًا: أهمية البحث:

يسعى هذا البحث إلى إزالة الستار عن الأسباب الحقيقية للصراع السياسي في تشاد خلال الفترة بين عامي 1978 و1979 من خلال تحليل شامل ودقيق للأحداث السياسية والعسكرية والاجتماعية التي مهدت لنشوء النزاع. ويهدف البحث إلى تقديم فهم معمق للدوافع الداخلية والخارجية التي أدت إلى تصاعد التوترات بين الفصائل المتصارعة، مع التركيز على دور كل من المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية بقيادة هبري، وكيف ساهمت هذه الصراعات في دفع البلاد نحو الحرب الأهلية.

كما يمثل البحث مرجعًا مهمًا للمؤرخين والسياسيين والباحثين المهتمين بدراسة الصراعات السياسية في إفريقيا، خصوصًا تلك التي وقعت في نهاية سبعينيات القرن الماضي. فهو يقدم مادة موثقة تتيح فهمًا أعمق لكيفية إدارة الصراع، واستراتيجيات القوى المختلفة، والدروس المستفادة من الفشل في تحقيق الاستقرار السياسي في تلك الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر البحث إطارًا تحليليًا لمتابعة تطورات الصراع من حيث أسبابه المباشرة وغير المباشرة، ويستعرض تأثير هذه الصراعات على الدولة والمجتمع، مما يجعله أداة قيمة لفهم الديناميات السياسية في تشاد ونماذج مماثلة من النزاعات الداخلية في الدول الإفريقية الأخرى.

#### سادسًا: الحدود الزمانية والمكانية والموضوعية

تحدد هذا البحث نطاقه من خلال ثلاثة محاور أساسية: الزمان، والمكان، والموضوع.

- الحدود المكانية: يقتصر نطاق الدراسة على جمهورية تشاد، مع التركيز بشكل خاص على العاصمة نجامينا والمناطق التي شهدت تحركات عسكرية وسياسية هامة خلال فترة الصراع. ويهدف هذا التركيز المكاني إلى تقديم تحليل دقيق للأحداث في سياقها الجغرافي والسياسي، مما يتيح فهمًا أعمق لتأثير النزاع على الدولة والمجتمع المحلي.
- الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة الزمنية من عامي 1978 و1979، والتي شهدت سلسلة من الأحداث المفصلية، بدءًا من توقيع الاتفاقيات والميثاق الأساسي، مرورًا بالتحركات السياسية والعسكرية للأطراف المتصارعة، وصولاً إلى اندلاع الحرب الأهلية ونتائجها المباشرة على السلطة والفصائل المختلفة. يتيح هذا الإطار الزمني للباحث تتبع التطورات بدقة وربط الأحداث بعضها ببعض ضمن سياقها التاريخي الصحيح.
- الحدود الموضوعية: يركز البحث على الأسباب الحقيقية للصراع السياسي والحرب الأهلية في تشاد خلال تلك الفترة، مع تحليل دور الأطراف الفاعلة، والسياسات التي اتبعتها، والنتائج المترتبة على النزاع، سواء على مستوى الدولة أو المجتمع. كما يتناول البحث العوامل

السياسية، العسكرية، والاجتماعية التي ساهمت في تأجيج الصراع، مما يجعل الدراسة مرجعاً علمياً هاماً لفهم الديناميات السياسية في تشاد خلال نهاية السبعينيات.

### هيكل البحث:

- المبحث الأول: الأسباب العامة للنزاع بين مالوم وهبري
- المبحث الثاني: الأسباب الخاصة بمالوم
- المبحث الثالث: الأسباب الخاصة بهبري
- الخاتمة.

## المبحث الأول: الأسباب العامة للنزاع بين مالوم وهبري

### 1- تناقض نصوص الميثاق الأساسي

وصل حسين هبري إلى العاصمة نجامينا في شهر أبريل 1978، ثم وقّع على الميثاق الأساسي في الخامس والعشرين من أغسطس 1978، فحلّ "مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (CCFAN)" و"المجلس الأعلى العسكري (CSM)". وبعد خمسة أيام أدى كل من مالوم<sup>1</sup> وهبري<sup>2</sup> القسم، الأول رئيساً للجمهورية، والثاني رئيساً للوزراء، فاستبشر الناس خيراً، لكن سرعان ما خابت الآمال وانفجرت أزمة سياسية حادة حول تفسير نصوص الميثاق الأساسي. وأصبحت الأزمة تتفاقم يوماً بعد آخر بعد اتهام هبري لمالوم بتجميد تطبيق الميثاق الأساسي. والسؤال المطروح: ما هي التناقضات التي يحملها الميثاق الأساسي في طياته؟

وُلد الميثاق وهو يحمل في طياته أسباب الخلاف بين مالوم وهبري. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تنص المادتان السابعة والثامنة على أن رئيس الجمهورية يعيّن ويعزل رئيس الوزراء

---

1 فيليكس مالوم نفاكوتو، ولد في 10 سبتمبر 1932 بفور أرشمبول (حالياً بسار) لأبوين نفاكوتو وتوجوم. بعد إتمام دراسته الابتدائية، درس في المركز التربوي بينقور عام 1947، ثم جُند في الجيش الفرنسي عام 1951. استقال من رئاسة الجمهورية عام 1979، ونفى إلى نيجيريا، ثم عاد إلى تشاد، وتوفي في فرنسا ودفن في مسقط رأسه بمدينة بسار بحارة كاساسي قرب نهر شاري. (انظر: إجلال رأفت، ص26؛ عزو، ص95)

2 حسين هبري، ولد عام 1942، الابن الثاني من 13، درس الابتدائية والإعدادية بغيا ثم سافر إلى فرنسا حيث كان الأول في دفعته، وحصل على دبلوم في العلوم السياسية. عاد إلى تشاد وانخرط في السلك الوظيفي، ثم شغل مناصب عدة منها سكرتير أول بغيا، نائب محافظ بماو وموسورو (1961-1963)، ومدير قسم الشؤون الدولية في الخارجية. وأصبح بموجب اتفاقية الخرطوم رئيس وزراء عام 1978 ثم وزير دفاع في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بزعامة قوكوني. في 7 يونيو 1982 أصبح رئيس جمهورية تشاد حتى 31 ديسمبر 1990. وحوكم بالسجن مدى الحياة لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، وتوفي في سجنه بالسنگال جراء جائحة كورونا في 24 أغسطس 2021. (انظر: تقرير منظمة العفو الدولية، ص3-4؛ يوسف حامد تكان، ص80؛ عزو، ص102).

باقترح من لجنة الدفاع والأمن، وله حق التشريع بقرار أو بمرسوم رئاسي يتم اتخاذه في مجلس الوزراء، على أن يوقع هذه القوانين والمراسيم رئيس الوزراء بجانب رئيس الجمهورية. أما بالنسبة لرئيس الوزراء، فما عليه إلا أن يقر ويُسيّر شؤون الحكومة.

أما المادة الثانية والعشرون، فتقول إن الحكومة مسئولة أمام مجلس الدفاع والأمن وليس أمام رئيس الجمهورية، وبهذا وُضع قبطانان في سفينة واحدة (CARREFOUR, 2006, p. 8). أما الصعوبة الكبرى فقد أتت من بندين في الميثاق الأساسي يبدو تناقضهما جلياً: فالمادة الرابعة تقول: "يحدد رئيس الجمهورية التوجهات الأساسية لسياسة الأمة"، أما المادة العشرون فتقول: "إن رئيس الوزراء يرسم ويقود شؤون الحكومة" (BANGOURA, 2005, p. 177). ومن هذين المادتين يتجلى التناقض والتداخل بين صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

فعندما نقرأ المواد الأولى نجد أن رئيس الجمهورية له السلطة، إلا أن المادة رقم 20 تؤكد أن السلطة الحقيقية في يد رئيس الوزراء (مجلس نواب المملكة المغربية الهاشمية: ط 1، 1989، ص. 222). ولذا كان كل منهما يعطي أوامر ويُلغي الأوامر التي أعطاها الآخر، فيرى هبيري أن مالوم الرئيس شكلي وهو الرئيس الفعلي، بينما يرى مالوم أن هبيري ليست له السلطة إلا بمشاورة رئيس الجمهورية.

لكن فلنسلّم بأن الميثاق الأساسي فشل في تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء صراحة، إلا أن هذا لا يكون مبرراً لقيام حرب أهلية<sup>1</sup>، فإذا كانت نوايا السلام والمصالحة مشتركة بين الطرفين، لتمكننا من تجاوز كل الصعوبات المتعلقة بتطبيق الميثاق الأساسي ولتفادي الأسوأ (CARREFOUR, 2006, p. 8). فعلى سبيل المثال، تشير المادتان الخامسة والأربعون والسادسة والأربعون صراحة إلى إمكانية مراجعة وتعديل الميثاق إذا حدثت أي إشكالية (علي، 1988، ص 25).

برغم ذلك، أصبح الميثاق الأساسي مجرد ورقة بالية، وأصبحت آلياته تدور في فراغ، بل تحوّلت إلى توابل أو مقبّلات فتحت شهية الطرفين للحرب مرة أخرى. الجدير بالذكر أن مجلة "تشاد والثقافة" (Tchad et Culture) أشارت إلى أن هذا الميثاق سيؤدي إلى حرب أهلية، وبالفعل صدقت تنبؤاتها ووقعت الحرب الأهلية (ضيف الله: مقابلات شخصية). والسؤال المطروح

<sup>1</sup> الحرب الأهلية هي صراع مسلح داخل دولة واحدة بين طرفين، يسعى أحدهما للسيطرة على السلطة أو جزء من أقاليمها، بينما يحاول الآخر الحفاظ على مكاسبه. (انظر: محمد فتحي أمين، موسوعة أنواع الحروب، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، 2006، ص. 154).

هو: على من تقع مسؤولية تناقض الميثاق الأساسي؟ المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على من كتبوا<sup>1</sup> الميثاق الأساسي.

فما هو الميثاق الأساسي؟ يُعتبر الميثاق الأساسي في حقيقته تعاقداً قائماً على أساس توازن القوى بين "المجلس الأعلى العسكري (CSM)" و"مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية (ALLAHOU, 1996, p. 12) (CCFAN)". وهو دستور مؤقت لجمهورية تشاد، تم توقيعه في التاسع والعشرين من أغسطس 1978 من قبل المجلسين، ليحل محل الدستور (صالح، ص67). وقد نصّ الميثاق على حل المجلس الأعلى العسكري ومجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية، وتعيين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء، وإنشاء أجهزة للفترة الانتقالية من أجل إحلال السلام (CARREFOUR, 2006, p. 6). وأهم هذه الأجهزة هي:

- حكومة وحدة وطنية (GUNT): شكلت حكومة وحدة وطنية مكونة من عشرين عضواً، عشرة من كل طرف، طبق التوازن في تقسيم الحقائب الأساسية، فأُسندت وزارتا الدفاع والخارجية إلى مناصري مالوم، ووزارتا الداخلية والمالية إلى مناصري هبري (عبد الرحيم، ص93).
- مجلس الدفاع والأمن (CDS): يتكون مجلس الدفاع والأمن من ستة عشر عضواً<sup>2</sup>، نصفهم من مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية والنصف الآخر من المجلس الأعلى العسكري، ويرأسه رئيس الجمهورية، بينما يكون رئيس الوزراء عضواً فيه. ومهمة المجلس هي تعيين رئيس الجمهورية وعزله في حالة الخيانة العظمى، واقتراح تعيين رئيس الوزراء، ومراقبة أنشطة الحكومة عبر الاجتماعات الفصلية كل ثلاثة أشهر، ويخوّل رئيس الجمهورية إبرام الاتفاقيات (BANGOURA, 2005, P. 176-177). وقد تم تعيين أعضائه بمرسوم رئاسي يوم 5 أكتوبر 1978، ويتكون من: العقيد كاموقي، العقيد منقل، النقيب ديرنغ كومبا، النقيب ياجي لوا دولي، النقيب توفي تهيدي، النقيب ناجيتا بيا سُوَمال، الملازم فُجّه إبراهيم، الطيب حاجي عبد

<sup>1</sup> - كتب الميثاق الأساسي من جانب المجلس الأعلى العسكري: العقيد كوتيقا رئيساً، إلى جانب نور الدين دلو، كاسيري كوما كوي، محمد بشر قداي، أحمد عيسى، نقار نبال مبايلمدنا، كولونقار مجدوم، إبراهيم لاي، نقارتوكتي تاتولا، والملازم عبد الله يونس. ومن جانب القوات المسلحة الشمالية: محمد نوري رئيساً، وعلي طاهر، أحمد جميل، جدي عبد القادر، غالي اللبهاني، حامد محمد زين، إبراهيم أحمد، إدريس، وأبكر زايد، الذي أشار إليه السيد قاروندي جرمة ليصبح لكل طرف 9 ممثلين. (انظر: محمد الهادي عبد الرحيم، فرولينا: أحداث 12 فبراير 1979 - الخلفية والآثار، ص116؛ MAHAMAT SALEH Yacoub et GALI Nothé Gatta، Tchad: Froinat, chronique d'une déchirure, Editions ALMOUNA, 2005 (p79).

2 - جميع من كتبوا الميثاق الأساسي كانوا من العسكريين. (انظر: الميثاق الأساسي، الفصل 3، المادة 27؛ محمد الهادي عبد الرحيم، فرولينات، ص101).

القادر، أحمد جمعة، إبراهيم أناسو، طاهر قنّاسو، حسين حامد، علي آدم، أبكر إبراهيم، أحمد حسن، وحسن فوديا (إبراهيم، 2007، ص138-139).

- المجلس الوطني للوحدة (CNU): هو جهاز استشاري للدولة بمثابة برلمان، يتكون من 16 عضواً، بواقع عضو لكل محافظة، ما عدا مدينة نجامينا ممثلة بشخصين. ومهمته تقديم المشورة للحكومة في اتخاذ القرارات، مثل العفو العام والمعاهدات والميزانية، ودراسة ووضع مشروع الدستور الجديد. وقد شكّل من هيئة مكونة من النبلاء من مختلف مديريات تشاد (عبد الرحيم، محمد الهادي، بون، ص. 102-103).

فيما يلي الجدول التوضيحي لأعضاء هذه الأجهزة: -

الرقم	المديرية	اسم الممثل	المنصب
1	قيرا	محمد صالح علي <sup>1</sup>	الرئيس
2	انجمينا	مونيجي اندارا	النائب الأول للرئيس
3	بحيرة تشاد	أبكر كوري	النائب الثاني للرئيس
4	انجمينا	احمد محمد	المقرر الأول
5	مايو كيببي	أبو دانار	المقرر الثاني
6	سلامات	عبد الرحمن فضل	عضوا
7	كانم	علي أمبّو شُغو	عضوا
8	وداي	حسن احمد موسى	عضوا
9	بلتن	إبراهيم احمد عبد الله	عضوا
10	البطحاء	جبريل خير الله	عضوا
11	تانجلي	دُوبري مَيَانَقَار	عضوا
12	لوغون الشرقية	انقَاقِي كوسَنَاي	عضوا
13	لوغون الغربية	كُوالِيَمَيَاي	عضوا
14	شاري با قرمي	محمد حسن	عضوا
15	مايو شاري	نَانَا يَوْم فلييب	عضوا
16	بركو انيدي تبستي	طاهر مُورَنُو	عضوا

المصدر: (إبراهيم، 2007، ص138-139)

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل المشكلة بين مالوم وهيري مسألة تداخل في الصلاحيات، أم أن هناك أسباباً أخرى للمشكلة؟ في الحقيقة، المشكلة بين هيري ومالوم لا تكمن في تناقض نصوص الميثاق الأساسي فقط، بل أيضاً في النوايا السيئة لكلا الطرفين. فرئيس الوزراء هيري وجماعته يرون أنهم وجدوا فرصة للمشاركة في الحكم وبسط نفوذهم من الداخل، فبعد أسابيع من

<sup>1</sup> سفير سابق لتشاد في كل من السودان ونيجيريا (انظر: عبد الرحيم، ص121).

تولي هبري رئاسة الوزراء، بدأ يتصرف كرئيس جمهورية ورئيس وزراء في الوقت نفسه، الأمر الذي وضع الحكومة في حالة لا تُحسد عليها.

أما المجلس الأعلى العسكري بقيادة مالوم، فيرى أن المصالحة مع هبري وإعطائه رئاسة الوزراء هي فرصة لتفتيت صفوف فرولينا وإضعافها، بعزل مجلس قيادة قوات الشمال وجعله أقلية داخل العاصمة، واستعمال قواته في محاربة باقي فصائل فرولينا. وهكذا أصبح وجود الطرفين في حكومة واحدة قنبلة موقوتة تكاد تنفجر في أي لحظة، ووصل الخلاف بينهما إلى امتناع رئيس الجمهورية عن مقابلة رئيس الوزراء. كما رفض مالوم النظام المتفق عليه لدراسة الملفات والتصويت عليها عبر مجلس الوزراء، بل قرر أن يُصدر القرارات ويجيز الملفات دون استشارة مجلس الوزراء أو التصويت. وفي أواخر أكتوبر ازداد الأمر سوءاً بعدم اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة ميزانية الدولة لعام 1979م، لأن كليهما يتعصب لرأيه (ضيف الله، مقابلة شخصية)، ولا توجد فئة وسط بينهما، بل انقسم الوزراء إلى فريقين.

## 2- الإشاعات:

بعد تعيين هبري رئيساً للوزراء وتمكّنه من عزل بعض الضباط الجنوبيين عن رئيس الجمهورية مالوم، بدأ هؤلاء الضباط يروجون الشائعات، ومنها: أن هبري وأصدقاءه استغلوا فترة الخلاف بين الشمال والجنوب، وقاموا بقتل السارا وتصفية الضباط ( et Lanne, 1995, p. 72). (187; Almouna, 1995, p. 72).

ومن ناحية أخرى، هناك حدث أساسي لا بد من الإشارة إليه، وهو وقوع انشقاق داخل صفوف المجلس الأعلى العسكري (CSM) بين أنصار المصالحة مع هبري والمعارضين لها، وعلى رأسهم العقيد كاموقي، الذي دبر ونفذ الانقلاب العسكري الذي أرسى مالوم على سدة الحكم سنة 1975. فلم يشارك كاموقي في الحكومة التي شكلها مالوم وهبري، لعدم ثقته بهبري، إلى درجة أنه اعتبر تنصيب هبري كرئيس للحكومة خطأ كبيراً ارتكبه مالوم، لأنه بهذا القرار قد "أدخل الذئب في زريبة الغنم". فأراد كل من مالوم وهبري التخلص منه بإبعاده من نجامينا، فاقترحا له أن يكون سفيراً لتشاد في باريس أو واشنطن، لكنه رفض ذلك، مطالباً بالتخلي عن الأمور السياسية والعودة إلى الجيش، فعُين مديراً عاماً للدرك الوطني (Commandant de la Gendarmerie Nationale). ومنذ ذلك الحين بدأ في تجهيز مواجهة هبري عسكرياً، حيث نقل عدداً كبيراً من الأسلحة الثقيلة التي كانت في معسكر موسورو إلى العاصمة نجامينا (Yacoub, M. Saleh, 93-92).

وأمام تأزم الأحوال، أطلق أنصار هبري شائعات مفادها أن أنصار مالوم قرروا إلقاء القبض على هبري أو تصفيته نهائياً، إلا أن مالوم نفى ذلك، بحجة أن هذا العمل سيشكل نهاية المصالحة.

ومن ناحية أخرى، وزّعت مجموعة من سكان "مايو كيبي (MAYOKIBI)"<sup>1</sup> منشورات في ظروف مغلقة يطلبون فيها من الجنوبيين — ويقصدون قبيلتي امباي والقور — بأن لا يُزجوا بهم في مشروعهم الانفصالي، لأنهم لا يعتبرون أنفسهم جنوبيين، بل من الغرب. وتضمن المنشور المطول الاستغلال الذي عانت منه منطقة مايو كيبي، واحتكار قبيلة السارا للمناصب، وطالب سكان مايو كيبي بأن يضع السارا حداً لممارستهم هذه، وإلا سيرفعون طلباً لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة لفصل منطقة مايو كيبي عن الجنوب وعن الشمال لتصبح دولة غرب تشاد.

وأشارت نفس المجموعة التي تتحدث باسم سكان مايو كيبي في المنشور إلى أن السارا لا يريدون المصالحة، وأنهم عينوا هبري رئيساً للوزراء ليستخدم ضد أبناء الشمال والوسط والشرق والغرب، لكنهم أخطأوا في تقديرهم، لأن هبري لن يقبل اللعبة. وإن من اختاروا اللعبة أصبحوا يصفونه بالعنيد ويتهمونه بالسعي لانتزاع السلطة، وناشد المنشور قوات الجيش والشرطة من منطقة مايو كيبي بعدم المشاركة في عمليات ضد منطقتهم (Almouna, 2006, p. 10-11).

هكذا أصبح كل فريق يحيك الشائعات لكسب الأنصار، وبدأ هبري يُصلي الجمعة في مختلف المساجد للدعاية السياسية في أوساط المسلمين (عبد الكريم، محمد: مقابلة شخصية). وأصبحت العاصمة في حالة احتقان شديد، لتحول الخلاف الشمالي-الجنوبي إلى صراع بين المسلمين والمسيحيين التشاديين، وأُشيع بين أوساط المسلمين: "النهوض للجهاد ضد الكفار".

حينها ألقى الرئيس مالوم خطاباً للأمة التشادية عبر الإذاعة الوطنية<sup>2</sup>، تأسف فيه لرواج الشائعات وطلب من الشعب الهدوء، لأن مثل هذه الإشاعات ستريق دماء التشاديين (تكان، 1988، ص100). ومما زاد الأمر سوءاً حالة الطوارئ<sup>3</sup> وحظر التجول، فانتشرت الأخبار حول

<sup>1</sup> مايو كيبي هو أكبر أقاليم جنوب تشاد من حيث المساحة. وقد قُسم إقليم مايو كيبي في عهد الرئيس ديبي إلى قسمين: مايو كيبي الشرقية، وتسمى مايو بوني، وعاصمتها بنقور؛ ومايو كيبي الغربية، وتسمى إقليم مايو دالا، وعاصمتها بالا.

<sup>2</sup> أسست الإذاعة الوطنية التشادية عام 1955، وكان إرسالها لا يغطي العاصمة وضواحيها، وكانت اللغات التي تبث بها: العربية، الفرنسية، والسارا. وحتى عام 1962، لم يتسع الإرسال ليطي كامل الأراضي التشادية. انظر: عبد الرحمن عمر الماحي، المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي 1918-1960، القاهرة: مطبعة الجريسي، 1997، ص272.

حالة الطوارئ هي وضع استثنائي ومؤقت تتولى فيه السلطات العسكرية إدارة شؤون الدولة عند عجز السلطات المدنية أو التشريعية عن أداء مهامها، مثل حفظ النظام وسلامة الأراضي. وتمنح الحالة العسكرية الحق في إنشاء

الاعتقالات التعسفية والإعدامات التي لجأت إليها جماعات من القوات الحكومية التابعة لمالوم ضد المسلمين، وتسربت أنباء حول إبادة رجال الجمارك لمجموعة من الأبرياء العزل على الحدود التشادية-الكاميرونية، وفي مناطق أخرى داخل البلاد (عبد الكريم: مقابلة شخصية).

وزاد من انتشار ورواج الشائعات حرب الإعلانات المتناقضة بين رئيس الجمهورية مالوم ورئيس وزرائه هبري، فالرئيس يصدر إعلاناً في الإذاعة ويصدر رئيس الوزراء إعلاناً مضاداً له (إدريس، 2000، ص51). ففي السابع عشر من ديسمبر 1978 تأزمت الأوضاع أكثر، وفي مبادرة لم تكن متوقعة طلب رئيس الوزراء هبري من الرئيس مالوم السماح له بتوجيه كلمة إلى الأمة عبر الإذاعة الوطنية لتهدئة الأوضاع، فوافق الرئيس، ثم تراجع وسحب الموافقة.

وفي هذا الجو الذي يخيم عليه الشك وتتعلم فيه الثقة، جاء تصريح "قوكوني" في الثامن عشر من ديسمبر 1978 باستعداده للمصالحة مع مالوم (أحمد، 2013، ص74)، الأمر الذي زاد من تأجيج الأزمة وأشعل فتيل النزاع السياسي أكثر.

### 3- محاولة الصلح بين مالوم وقوكوني

بعد مصالحة مالوم مع هبري، وإصرار الأخير على فرض أجندته بكل الوسائل، ندم مالوم وقال إنه أخطأ في المصالحة مع هبري، لأن الأخير يمثل فصيلاً صغيراً من فرولينا، بينما فرولينا الحقيقية هي "القوات المسلحة الشعبية (FAP)"<sup>1</sup> بقيادة قوكوني والمتمركزة في مدينة "فيا (FAYA)"، والمتكونة من مجموعة من الفصائل التابعة لفرولينا، وهي: الجيش الثاني جناح قوكوني، وقوات البركان التابعة للباقلاني بقيادة أحمد أصيل، وقوات التحرير الشعبية لأبا صديق، وغيرهم من القيادات مثل الشيخ بن عمر، مالوم بكر، وإبراهيم يوسف (بن طوبال). هؤلاء جميعاً كونوا القوات المسلحة الشعبية (FAP) (عيسى: 2008، مقابلة شخصية).

محاكم عرفية، وتفتيش المنازل، ومصادرة الممتلكات، وفرض الرقابة على الإعلام، منع التجمعات، الإقامة الجبرية، وتعطيل بعض أحكام الدستور، مع إحالة المخالفات إلى المحكمة العسكرية. (انظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص154-155).

<sup>1</sup> أسست أربع فصائل من فرولينا في مدينة فيا شمال تشاد القوات المسلحة الشعبية خلال مؤتمر عقد بين 12-16 مارس 1978، وهي: الجيش الأول (محمد أبة سعيد)، الجيش الثاني (قوكوني وديي)، قوات البركان (أحمد أصيل أغبش)، وجيش إنيدي (محمد علي يونس). تم دمج الفصائل في جبهة موحدة مع مجلس ثورة مكون من 31 عضواً بقيادة قوكوني، ثم احتفظ جناح قوكوني باسم القوات المسلحة الشعبية (FAP) بعد الخلافات الداخلية. (انظر: علي محمد صالح، فرولينا والكفاح الشعبي في تشاد، كنو: مطبعة مهر، ص112).

وبعد أن يأس مالوم من هبري وتأسف للمصالحة معه، جدد الاتصال بقوكوني عدة مرات (الكياي، 1990، ج4، ص537). الأمر الذي جعل هبري قلقاً من الانفتاح على قوكوني، فهدد باستئناف القتال ضد مالوم.

ولما كانت الكتيبة الأمامية لقوكوني المرابطة في "سلال"<sup>1</sup> تعاني صعوبات جمة، لأن الإمدادات مقطوعة تماماً ولا تصل من ليبيا إلا بواسطة التهريب، وإن وصلت، فلا تتجاوز منطقتي تبستي وفييا، لسوء علاقة الثوار بليبيا. كما أن منطقة سلال وحدها عجزت عن إمداد المحاربين (عيسى: 2008، مقابلة شخصية).

وأمام هذه الحالة والجو المشحون بين مالوم وهبري، صرح قوكوني في إذاعة فرنسا الدولية بأنه مستعد لمصالحة حكومة نجامينا بشرط واحد، وهو انسحاب القوات الفرنسية من تشاد. ولم يتردد مالوم في قبول العرض، وأعلن استعداده لمقابلة قوكوني في أي وقت وأي مكان ودون أي شروط مسبقة. أما هبري، فسارع إلى انتقاد موافقة مالوم بحجة أن الميثاق الأساسي لا يُعطي الرئيس الحق في أن يجعل من نفسه رئيساً لمحادثات صلح (عبدالرحيم، ص124).

وسط هذه الأجواء، أرسل قوكوني وفداً يتكون من: قوكوني قيد، وأدم غانا، ودوقو، فوصل الوفد سراً إلى نجامينا واتصل بالسفارتين السودانية والفرنسية كأطراف راعية للمفاوضات (عيسى، 2008، مقابلة شخصية). ولما شعر هبري بوجود الوفد في العاصمة وتقارب وجهات النظر بين قوكوني ومالوم، حاول قلب الطاولة رأساً على عقب لقطع الطريق أمام المصالحة مع قوكوني، لأن المصالحة مع الأخير تعني نهاية هبري، نظراً لسوء العلاقة بينه وبين مالوم من جهة، والعداء القديم بينه وبين قوكوني من جهة أخرى. فأطلق هبري العنان لحسان الحرب الأهلية قبل أن يصبح قوكوني ودي جزءاً من حكومة مالوم، وركب هبري قافلة الندم.

## المبحث الثاني: الأسباب الخاصة بمالوم

### 1- تهميش القوات المسلحة الشمالية (FAN) في الجيش والإدارة

كان هبري يرى أن رئيس الدولة مالوم يماطل في دمج عناصر القوات المسلحة الشمالية في صفوف الجيش الوطني، ويرaug أيضاً في توظيف كوادرها في مناصب يحتكرها الجنوبيون (خاصة قبيلة سارا مجنفاي). أما هبري، فيرى ضرورة اقتسام المناصب في الدولة والشركات بين الجنوبيين

<sup>1</sup> - تقع في إقليم كانم شمال مدينة "ماو"، على بعد 200 كم شمال شرق موسورو. تأسست "سلال" في 17 أبريل 1948، وأصبحت نقطة إدارية بمرسوم رقم 144 بتاريخ 14 أغسطس 1966، وكانت آنذاك تابعة لموسورو الذي يقع ضمن إقليم كانم. (انظر: صالح، مرجع سبق، ص114)؛ B. Lanne, Répertoire de l'administration territoriale du Tchad (1900-1994), L'Harmattan, 1995.

والشماليين (Almouna, p.9)، لأن اتفاقية الخرطوم تنص على الدمج التدريجي لقوات هبري في الجيش الوطني<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، تنص المادة الثالثة والخمسون من الميثاق الأساسي على الآتي: "ستبقى القوات المسلحة الشمالية التي تم دمجها في صفوف القوات الوطنية التشادية في مناطقها المحددة في محضر الاجتماع إلى أن يتم دمجها بشكل فعلي" (BANGOURA, 2005, p.177).

وبعد أن دُمجت فعلياً في الجيش، بقيت قوات هبري متمركزة في مواقع مستقلة عن الجيش الوطني، وبهذا أصبح في الدولة جيشان: الجيش الوطني يتبع رئيس الجمهورية مالوم، وجيش القوات المسلحة الشمالية يتبع رئيس الوزراء هبري؛ وكلاهما يستعمل جيشه كيف ومتى أراد! (Almouna, Cantre: Carrefour, op. cit., p.8).

كما عرقل مالوم تدريب وتأهيل قوات هبري، ورفض أيضاً مشاركة كوار في إدارة المؤسسات الكبرى مثل شركة قطن تشاد (COTONTCHAD)، والشركة التشادية للتأمين وإعادة التأمين (STAR NATIONALE). جاء رفضه هذا تطبيقاً لوجهة نظر بعض كوار الجنوب الذين يرون أن اقتسام المناصب مناصفة مع هبري يتركز على الكم القبلي أو الحصص الإقليمية، ما يؤمن للشماليين مناصب عالية على حساب الكفاءة، وبالتالي تفقد الوظيفة العامة طابعها الفني لتتحول إلى شأن سياسي تدور حوله النزاعات، حول اقتسام "الكعكة". ولذا فإن غالبية كوار الجنوب يفضلون السير على معيار التعليم والكفاءة لتحجيم دور هبري في المؤسسات (NEBARDOUM, p.29-30).

وبصفة عامة، يرى هبري ضرورة توزيع المناصب بين الشمال والجنوب، بينما يرى مالوم استمرار الإداريين الجنوبيين لإدارة المؤسسات الكبرى (محمد صالح، ص 67). فعلى سبيل المثال، رفض هبري تعيين ميشيل انقابي كوسناي<sup>2</sup> على رأس المجلس الوطني للوحدة، ورفض بدلاً منه محمد صالح علي. وهكذا، فإن مالوم وهبري يتقاسمان دافع القيام بالإصلاح الإداري، لكن يريد كل

<sup>1</sup> - أسست القوات المسلحة التشادية بقرار رقم PC-CM02 في 27 مايو 1961، ونُفذ القرار بموجب القرار PC-D/1174 في 9 يونيو 1961 باسم الجيش الوطني التشادي (ANT)، فيما أطلق هبري عليه اسم القوات المسلحة الوطنية التشادية (FANT). (انظر: Yacoub, Mahamat Saleh, Tchad, des rebelles, p.34).

<sup>2</sup> - ميشيل انقابي كوسناي، ولد عام 1938 في بيبيتو، حاصل على إجازة في العلوم الاقتصادية والسياسية. شغل عدة مناصب وزارية بين 1975 و1980، واعتقل كسجين سياسي في عهد تومبلياي، كما عُيّن في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول وسط إفريقيا. نشر عدة أعمال، منها التفكير السياسي وكيف ننقذ تشاد. (انظر: Jean Louis Joubert, Littérature francophone d'Afrique centrale, Nathan Agence De La Carrefour, op. cit., p9؛ Francophonie, p190).

منهما الأفراد بقيادة هذا السياق؛ فبينما يرفض رئيس الدولة إزاحة عدد كبير من الموظفين الجنوبيين من مناصبهم -غالباً مديرو شركات محافظون- يريد هبري أن يبرهن للجميع أنه لم يترك السلاح عبثاً (BANGOUR, 2005, p.180).

الأمر الذي جعل هبري يُدخل المئات من مقاتليه في العاصمة بحجة أمنه الخاص، وزاد على ذلك تجنيد عدد كبير من الشباب ودعاية واسعة النطاق يدعي فيها أنه يسعى لخدمة المسلمين الذين عانوا سنوات عديدة من حكم السارا (Yacoub, 2005, pp.87-90). وهكذا أصبح في العاصمة جيشان شرعيان، وهذا ما لا يوجد في أي بلد في العالم، الأمر الذي جعل كل طرف يستعمل "اليد الحديدية" للتعامل مع الآخر، لأن مالوم يرفض التوقيع على كل الأوراق الصادرة عن رئاسة الوزراء، ويفعل هبري الأمر نفسه (Derlamai, pp.28-31)، مما أدى إلى خلل في الإدارة، وأصبح مالوم وهبري يتنازعا في مقصورة القيادة.

## 2- المماثلة في إطلاق سراح السجناء السياسيين

من الأسباب التي أدت إلى النزاع بين هبري ومالوم، رفض الأخير إطلاق سراح السجناء السياسيين، ومعظمهم من الشمال والوسط (أي مسلمون)، ومن أشهرهم السيد اللهو طاهر ليمان، الذي قال في مقابلة شخصية عام 2008: "كنت وزيراً للبيئة فُبُعِثْتُ إلى السنغال، وبعد عودتي اعتُقلت بتهمة التعاون مع هبري. كما اعتقل الجنرال جانتي<sup>1</sup>، والسيد سواي برنارد، وعلي قرعان، وغيرهم" (ليمان: مقابلة شخصية، 2008).

فطالب هبري بإطلاق سراحهم قائلاً: "إن إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين ضروري وبند أساسي من بنود اتفاقية الخرطوم" (الحاج، قاروندي جرمه: مقابلة شخصية، 2008) - المادة السادسة والسابعة.

بينما رفض مالوم إطلاق السجناء السياسيين التابعين لفصائل فرولينا الأخرى بحجة أن هذه الفصائل تحتجز أكثر من ألف من القوات المسلحة التشادية، وإن إطلاق سراحهم دون مقابل من الطرف الآخر يعتبر خطأً سياسياً وعسكرياً فادحاً. أما هبري فأصر على موقفه باعتباره أن منطوق النص يشمل كل السجناء السياسيين بلا استثناء، بينما يرى مالوم أن حق العفو العام من صلاحياته كرئيس للجمهورية بموجب المادة الرابعة عشرة من الميثاق الأساسي، وليس من حق الوزير الأول أن يفرض عليه شيئاً (عبدالرحيم، ص121-122).

هذه المسألة كادت أن تشعل فتيل الأزمة بين رئيس الجمهورية مالوم ورئيس الوزراء هبري، مما جعل الأول يوافق على إطلاق سراح كل السجناء السياسيين (السنوسي: 2009، ص18).

<sup>1</sup> جنرال في الجيش الوطني التشادي، وأحد الطلاب التشاديين الذين درسوا بالكنغو برازافيل.

ولعل هيري استعمل مجموعة من الوسائل للضغط على مالوم، منها: نصوص اتفاقية الخرطوم والراعون لها (منظمة الوحدة الإفريقية، فرنسا، السودان، ومصر)، وقد كانت هذه الوسائل من المواقف الإيجابية لمالوم، الذي تنازل عن رأيه لتجنب الصدام مع هيري.

### 3- منع وزراء هيري من السفر

بعد استفحال العداء عبر الحرب الكلامية بين مالوم وهيري، قرر الأخير إرسال وفود إلى الدول الصديقة لإطلاعها على ما يجري في الساحة التشادية. فاختار سبعة وزراء لهذه المهمة من بينهم: رخيص مناني، ومحمد صالح أحمد طبيق، وميشيل فرود، وأبكر عبدول. وكلف هيري المدير العام للخارجية السيد أبيه جمعي، بصفته المسؤول عن المراسم بالخارجية، بأخذ الجوازات وإجراء اللازم.

قال أبيه جمعي: "قمت بهذه المهمة متنقلاً بسيارة 'بيجو' في سفارات كل من مصر، السودان، زائير، وفرنسا، وإسبانيا، ثم سلمت الجوازات إلى أمين الدولة في الخارجية<sup>1</sup>. وكان ذلك يوم الجمعة، فذهب الأخير إلى منزله باعتبار أن يوم الجمعة نصف دوام، أي الساعة الثانية عشرة، فسلمتها إليه في منزله وكلفني هو الآخر بالذهاب إلى المطار لإجراء اللازم في الجوازات. وصلت المطار وشرعت في ملء استمارات شرطة المطار، وبينما كنت أملأ الاستمارة الرابعة بالاعتماد على البيانات من الجوازات، سلمني السيد علي عبد الله أمراً يحمل توقيع رئيس الجمهورية يخول شرطة المطار سحب الجوازات وتسليمها إلى مدير الأمن السيد ديميتا انقارباروم ( Demtita Ngabarbaroum)<sup>2</sup>. فطلبت من مفوض شرطة المطار السماح لي بإبلاغ أمين الدولة في

1- تولى منصب وزير الخارجية في تشاد منذ الاستقلال وحتى عام 2025 عدد من الشخصيات، وهم: جيل ببيير تورا انقاربا (1961-1960)، جبريل خير الله (1963-1961)، نقارنتار لاوكورا (1963-1964)، جاك باروم باب جيقلي (1964-1971)، بابا حسن أبو دقن (1971-1973)، جيراب د برينو (1973-1975)، كاموقي ودال عبد القادر (1975-1978)، كوتيقا قيريانا (1978-1979)، ديرينغ كامبا (1979)، أصيل أحمد أغيش (1979-1982)، محمد نور آدم بركة (1982)، إدريس مسكين (1982-1984)، قُوارا لاسو (1984-1989)، الشيخ بن عمر سعيد (1989-1990)، سنقي أحمد (1990-1991)، محمد صالح أحمد طبيق (1991-1992)، محمد علي آدم (1992-1993)، كوروم أحمد (1993)، فكدي ل في دينا (1993-1994)، أحمد عبد الرحمن حقار (1994-1996)، صالح كيزابو (1996-1997)، محمد صالح التنظيف (1997-2003)، ناقوم ياماسوم (2003-2005)، أحمد الله مي (2005-2008)، موسى فكي محمد (2008-2017)، حسين إبراهيم طه (2017)، أمين أبيه صديق (2020-2021)، محمد زين شريف (2021-2022)، محمد صالح التنظيف (2022-2024)، عبد الرحمن غلام الله (2024-2025)، وعبد الله صابر فضل (2025-حتى الآن).

2 - ابن سلطان دونو منقا، المعروف باسم جندقار، درس الابتدائية في دونونقا والثانوية في مندو، ثم التحق بمدرسة الدرك بانجمينا وأكمل دراساته العسكرية في داكار قبل الاستقلال. عمل نائباً لكاموقي في بول وأيشه، وعُين بعد انقلاب المجلس الأعلى العسكري مديراً للأمن. بعد أحداث 1979 عاد إلى قريته دونونقا وكان ضمن

العلاقات الخارجية عبر الهاتف لاطلاعه بما يجري، فاتصل به وقال: سأصل المطار بعد عشر دقائق، فانتظرنا نصف ساعة ولم يأت!"

وصل بعد ذلك مدير الأمن ومعه محافظ شاري باقرمي السيد انقراي اندو<sup>1</sup>، فسلمتهم الجوازات على مضض. وبعد دقائق وصل وزير النقل السيد إدريس مسكين<sup>2</sup>، ومعه عدد من الجنود، فقال: "بصفتي وزيراً للنقل، فإن طائفة الخطوط الجوية الإفريقية لن تُقَلع من مطار نجامينا حتى إشعار آخر".

بعدها دخل صالة الشرف برفقة أعضاء من "مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية"، فعقدوا اجتماعاً دام ساعة ونصف، وقرروا إلغاء سفر ستة من أعضاء الوفد، والسماح لوزير واحد فقط بالسفر، وهو السيد محمد صالح أحمد طبيق<sup>3</sup>، ثم أعطى وزير النقل أمراً لقبطان الطائرة بالإقلاع (الحاج، مقابلة شخصية، 2008)<sup>4</sup>.

هكذا حاول هبري إرسال وفد وزاري يحمل رسائل إلى السودان، ومصر، والمملكة العربية السعودية<sup>5</sup>، فتم منع أفراد هذه البعثة في المطار وضُورت جوازاتهم بأمر مباشر من رئيس

مجموعة روداي المناوئة لكاموقي، ثم عُيّن نائباً لمدير الأمن في عهد هبري حتى عزله قبل وصول ديبلي. عقب وصول الحركة الوطنية للإنقاذ، اعتُقل يوم 29 ديسمبر 1990 وُجِدَتْ جثته في المستشفى المركزي يوم 31 ديسمبر. (المصدر: لقاء شفوي مع أخيه نزار جمتي انقارباروم، 27 سبتمبر 2014، موضوع اللقاء: السيرة الذاتية لدمتتا نقارباروم).

<sup>1</sup> - كان من المقربين جداً لمالوم، وأول من أرسله لمقابلة هبري في السودان نظراً لعلاقاته القديمة معه منذ 1969-1971 عندما كانا طلاباً في فرنسا. شغل منصب محافظ شاري باقرمي خلال الصراع بين مالوم وهبري، وعمل مديراً لمكتب الرئيس مالوم، كما أسس اللجنة العامة لإخلاء الجنوبيين من نجامينا. تقلد عدة مناصب في عهد ديبلي، منها حاكم إقليم البطحاء وشاري الأوسط ومفتش بوزارة الداخلية. (انظر: Gali Nghote Gatta, Tchad: la grande guerre pour le pouvoir 1979-1980, pp.50-60). في لقاء شخصي مع السيد انقراي اندو بمنزله في سار يوم 25 أكتوبر، أوضح أنه لم يأت لمصادرة جوازات المطار بل لوداع صديقه مارتين بيتي، الذي عُيّن مستشاراً في السفارة التشادية بالقاهرة، وأنه اتهم زوراً من قبل إدريس مسكين، وأحاطت به الشرطة قبل أن تُطلق سراحه.

<sup>2</sup> - الرجل الثاني في القوات المسلحة الشمالية تقلد العديد من المناصب أشهرها وزير النقل ووزير الخارجية، ومات في ظروف غامضة في عهد هبري.

<sup>3</sup> - تقلد العديد من المناصب منها محافظ مدينة سار ووزير المالية، ووزير التخطيط ووزير الخارجية، ثم الأمين العام للحركة الوطنية للإنقاذ.

<sup>4</sup> - لقاء سبق ذكره مع السيد قاروندي جرمة.

<sup>5</sup> - يرى الباحث إن هبري قَصَدَ هذه الدول بالذات، لأنها من الدول المؤيدة للمعسكر الغربي الذي يدعم هبري المعادي لليبيا والفصائل التشادية المدعومة من المعسكر الشرقي.

الجمهورية بحجة أنه لم يُبلغ بهذا السفر ولم يُعرف عنه شيئاً ( No. 38, 2026, Almouna, ) (Cantre: Carrefour).

### المبحث الثالث: الأسباب الخاصة بهبري

#### 1- خطاب هبري أثناء سفر مالوم

في الخامس والعشرين من سبتمبر 1978م، أي بعد ستة وعشرين يوماً من توقيع الميثاق الأساسي، بدأت بوادر الخلاف تظهر بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء (جرمة، الحاد قاروندي: مقابلة شخصية 2008)، وذلك أثناء قيام الرئيس مالوم بزيارة طويلة للصين الشعبية<sup>1</sup> "انتهز هبري الفرصة ووجه نداءً للأمة بنبرة حادة تعكس توجه السياسة العامة للحكومة (BANGOURA: 2005, p.177؛ CARREFOUR, P8). كما أبرز الخطاب الأيديولوجية السياسية لهبري، حيث تضمن ما يشبه الطعن في سلطة رئيس الجمهورية. وأوضح في خطابه: "اتفقنا على تحمل مسؤوليتنا كرئيس للحكومة دون إكراه من أحد، والجرأة بالنسبة لنا ضرورة سياسية. وقد وجدت الثورة أصالتها في تجاوزات الموظفين ذوي الأصل من الأقاليم الجنوبية ضد سكان الأقاليم الشمالية والوسطى. بالنسبة لنا، لا يعني هذا أننا جننا للانتقام، بل نسعى بشكل خاص لإعادة التوازن الممكن لزيادة اشتراك الجميع في الشؤون العامة. ومع ذلك، لم يتحمس الناس لاستقبال هذه القرارات المختلفة في إطار إعادة الضبط الضرورية، لأنهم لا يضعون حدًا لامتيازات المستفيدين الحاليين. ومع ذلك، يجب علينا تطبيق سياسة التوازن الإقليمي لضمان استقرار البلاد".

وفيما يخص الوجود الأجنبي، أكد هبري في خطابه: 'ندرك الأهمية الكبيرة للأجانب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالنسبة للكثير منهم أصبحت تشاد وطنهم الثاني، إلا أن السياسة التشادية تظل شأنًا يخص الحكومة والشعب التشادي. لذا يجب على الأصدقاء الأجانب المقيمين في تشاد احترام استقلال وسيادة البلاد، مع استمرارنا في الصداقة والسعي من كل طرف للإسهام في تنمية الوطن بما يخدم المصلحة العامة للجميع".

أما فيما يتعلق بالديمقراطية، فقال هبري: "لقد حرم النظام السياسي الشعب الكادح من حقوقه المشروعة. تشاد، هذا البلد الكبير، ليست ملكًا لأي سلالة أو قبيلة، بل هي تراثنا المشترك، ولذلك يجب أن نتعاون جميعًا لحل مشاكلنا، ليعم الانسجام الوطني ويتمكن الشعب من التعبير بحرية عن مصيره" (إدريس: ص50-51).

<sup>1</sup> الصين الشعبية: تمييزاً لها عن الصين الوطنية (تايوان)، التي استقلت منها بعد الحرب العالمية الثانية، انظر: المنجد اللغة والأعلام. ط 42، بيروت: دار المشرق، ص351.

كما أورد جزءاً من خطاب هبري السيد قوارا لاسو<sup>1</sup> في ندوة "الحرب الكبرى من أجل السلطة"، صرح هبري قائلاً: "أصبحت تشاد تعاني من إفلاس في المجال السياسي نتيجة اللا مسؤولية وسوء الإدارة والمجاملات والإسراف والتبذير. ومن أجل إصلاح هذا الوضع، يجب اتخاذ عدد من الإجراءات الصارمة التي تمس الهيئات الإدارية والموارد البشرية، حيث ستشمل مكنسة التطهير جميع المستويات الإدارية، إضافة إلى الاقتصاد والتجارة والموارد البشرية، وكذلك على مستوى أمن الدولة".

ويشير جان شابيل في كتابه الشعب التشادي إلى أن: "هذه الأحوال تمثل حرباً أخرى تختلف عن حرب الجنرال مالوم، ولكن الواقع فرضها، والشعب التشادي ما زال أمامه امتحانات صعبة. ومكنسة التطهير ستمر كما ينبغي أن تمر" (BANGOURA: 2005, P283).

ويقصد هبري بمكنسة التطهير أعضاء المجلس الأعلى العسكري. وقد تلقى الرئيس مالوم نسخة من هذا الخطاب أثناء تواجده في بكين، فاستشاط غضباً من شدة لهجة الخطاب. وقد انشق الوفد المرافق للرئيس، إذ رأى مؤيدو رئيس الوزراء هبري الخطاب إيجابياً، في حين اعتبره أنصار الرئيس مالوم بمثابة إعلان حرب أو محاولة انقلابية.

هكذا كان خطاب هبري بداية لتدهور العلاقات بينه وبين رئيس الجمهورية مالوم، ولم يكتف بذلك، ففي عشية اليوم الذي قَدَّم فيه الخطاب للأمة عبر الإذاعة، وتحديداً عند الساعة التاسعة مساءً، دخل هبري إلى استوديو الإذاعة برفقة مجموعة من المغاوير، وأوقف المترجم الذي كان يترجم بلغة السارا، قائلاً: "إن هذا تشويه وتحريف وعرقلة؛ من هنا فصاعداً يجب أن يتحدث المذيع باللغة العربية أولاً".

ويُشير هبري بهذا الإجراء إلى المادة الرابعة والعشرين من الميثاق الأساسي، التي تحدد اللغتين الرسميتين لتشاد هما العربية والفرنسية.

وقد أثار هذا الحدث قلق المثقفين الجنوبيين المؤيدين لهبري، فبدأوا يتساءلون عن نوايا هذا الرجل تجاه مستقبل الحكومة والسياسة الوطنية (CARREFOUR, P. 9-10).

<sup>1</sup> قوارا لاسو (Gouara Lassou) من أبرز العسكريين، وُلد في توروك، ودرس الابتدائية ثم التحق بمدرسة الجنود الأطفال ببرازافيل. أكمل دراسته الثانوية بثانوية فلكس إيبوي (1967)، ثم الأكاديمية العسكرية ببوار وإلى مدرسة القوات المسلحة ببواكي (1969). رُقّي إلى ملازم أول عام 1971، وعُيّن في بردي وبوكورو لتدريب الفرقة السادسة، ثم ملازم وقائد عام للفرقة الأولى بمنقو (1972)، وتولى إمرة الفرقة الثالثة بيسار عام 1974.

يقول السيد قاروندي جرمه<sup>1</sup>: ويرجع سبب تقديم الترجمة بلغة السارا بدل العربية إلى أن المترجم باللغة العربية لم يكن جاهزاً، فانتهز زميله الفرصة وبدأ بالترجمة، إلا أن هذا التدخل من قبل هبري أثار غضب المجتمع السارا، وخصوصاً أولئك الذين أقصوا من الحكومة بناءً على قرارات هبري (جرمة: مقابلة شخصية 2008). ونتيجة لذلك، شرع هؤلاء في توزيع منشورات تحمل اسم "كوادر الجنوب"، تعبر عن معارضتهم لهبري وموقفه السياسي (NEBARDOUM, P28).

وكرر فعل لذلك قام كاموقي<sup>2</sup> بقطع المؤن عن جنود هبري، فقام الأخير بإرسال أمين عام حكومته، السيد أبكر زايد، إلى التاجر المسلم الحاج يعقوب نصر لطلب قرض بقيمة عشرين مليون فرنك. وبعد ذلك، اتصل الحاج يعقوب نصر بكبار التجار الموالين له، موضحاً لهم أن الجنوبيين منعوا الطعام عن الجنود المسلمين، فاتفقوا على عقد اجتماع في ظهر اليوم التالي في منزل الحاج إبراهيم دودو، بحضور كل من: الحاج يعقوب نصر، الحاج إبراهيم دودو، الحاج آدم آجي، الحاج جبريل دودو، الحاج آدم كلبو، الحاج أبكر موسى، الحاج دوقا أحمد، الحاج برميه مهدي، الحاج آدم يارو، والحاج دنّاع عمر.

وبعد مداولاتٍ ومشاوراتٍ، جمعوا مبلغاً قدره سبعون مليون فرنك إفريقي تبرعاً لجيش المسلمين المحاصرين من قبل المسيحيين، وكُلّف أبكر زايد والحاج يعقوب نصر بتسليم المبلغ إلى هبري. وفي اليوم التالي، حضر أمين عام الحكومة، السيد أبكر زايد، لاستلام القرض، فوجد أن المبلغ فاق التوقعات والتصورات، ثم تحوّل من دين إلى تبرّع.

وباستغراب وتعجب شديدين، اصطحب يعقوب نصر المبلغ وذهباً إلى رئيس الوزراء هبري. فافتتح يعقوب نصر قائلاً: «إن هذا المبلغ مساعدة من التجار المسلمين لإطعام الجيش، وليس ديناً عليكم». ففرح هبري وتهللت أساريره، وقال بالعربية الدارجة: «السنة نشوفو مع الكردي دول!» (أي تواعد أتباع مالوم بالعقاب) (جرمة: مقابلة شخصية، 2008).

<sup>1</sup> انظر هامش ص 11 من هذا المقال.

<sup>2</sup> ولد ودال عبد القادر كاموقي في 20 مايو 1939 بالغابون، ودرس المرحلة الابتدائية بتشاد ثم التحق بمدرسة الجنرال ليكليرك للتربية العسكرية ببرازافيل، حيث حصل على شهادات التأهيل الفني والإعدادية. بعد تدريبه العسكري في بوار وبوانت نوار، عاد إلى تشاد عام 1960، وعمل في الوحدة العسكرية الفرنسية بانجمينا، ثم قائد فصيل بأبشة (1961) ومدرساً في برازافيل (1962). تخرج من المدرسة العسكرية للقديس كير في 1964 كأول إفريقي، وحصل لاحقاً على شهادة في علم الأجرام بميلين. عاد إلى تشاد عام 1966 كقائد قوات الدرك في أبشة ومراقب لأربع محافظات، ورُقّي إلى ملازم أول (1968) ثم رائد (1970) والتحق بمدرسة القادة ببافيس. عُيّن قائد الشرطة في مندو (1971)، ثم القائد العام للقوات المسلحة النشادية، وقاد الانقلاب على تمبلابي، وتولى مسؤولية المجازر في الجنوب عام 1979. في عهد ديبي أسس حزب UDR وتقلد عدة مناصب وزارية، منها رئيس الجمعية الوطنية، وزير الدفاع، ووزير مستشار.

## 2- اعتقال الشماليين المواليين لمالوم

قام هبري في ليلة الثالث والعشرين والرابع والعشرين من يناير 1979م باعتقال عدد من المسلمين المواليين لمالوم، كرد فعل لمنع مالوم بعض الوزراء المواليين له من السفر إلى الخارج. ومن أشهر هؤلاء المعتقلين: محمد صالح علي، رئيس المجلس الوطني للاتحاد، بالإضافة إلى ستة آخرين، وهم: الحارس الشخصي لمدير المجلس الوطني للاتحاد، واثنان من التجار هما الدؤو أرئين وإبراهيم بَيْن، وقائد شرطة المطار محمد علي نَصْر، ومسؤول المراسم بوزارة الخارجية أْبِيّه جمعي، وأحد أفراد الشرطة نُكّه هَلِيكي.

ذكر السيد قاروندي جرمه، نقلاً عن السيد أْبِيّه جمعي: «بعد حادث المطار وتدخل مالوم لمنع وزراء هبري من السفر، قدم لي أمين الدولة في العلاقات الخارجية، السيد الغالي حسين، دعوة لتناول الغداء. وقُبيل تناول الطعام، اتصل رئيس الوزراء هبري بأمين الدولة في الخارجية قائلاً له: تعال إليّ مع أْبِيّه جمعي بسرعة. فلم نستطع تناول الطعام، وهممنا بالذهاب، فدخل علينا وزير الصحة، السيد عبد الرحمن حمدان، واتجهنا سويًا إلى رئاسة الوزراء، متقدمًا علينا أمين الدولة في الخارجية».

وعند وصولنا، صعد الوزير إلى القصر ومكث خمسًا وأربعين دقيقة، ثم استدعاني. وعند دخولي الصالة، وجدت جميع الوزراء التابعين لهبري، ليس معهم جنوبي واحد، وبجانبهم الحارس الشخصي لهبري، السيد عثمان كَبْرُو، يقف بسلاحه. وبعد حوالي عشر دقائق، دخل هبري، فقام جميع الوزراء ولم يسلم على أحد منهم، واتجه نحوي طالبًا تقريرًا عما حدث للوزراء في المطار.

فقلت: «لقد قدمت التقرير للمسؤول الأكبر مني، السيد حسين الغالي، أمين الدولة في العلاقات الخارجية، وهو معنا الآن». فقاطعني هبري، وأمر حارسه بربط عنقي، وإنهالوا عليّ ركلاً وضرباً وشتماً حتى الطابق الأرضي من القصر. هناك، استقبلني الجنود بالضرب والقفز والإهانة وعذبوني. فتحدثت لهم بلغة القرعان، فخففوا عني الضرب قائلين: «قرعاني، قرعاني»<sup>1</sup>، ثم رموني في زنزانة تحت الأرض، وفقدت وعيي. وبعد مدة، صحت فلم أجد النقود التي كانت في جيبتي، كما أخذوا حقيقتي، وقلمين مذهبين، وساعة أهداها لي الوزير بابا حسن. ووجدت حولي في الزنزانة: علي عبد الله، مفوض شرطة المطار، وتُكّا هَلِيكي، وإبراهيم بَيْن، والدؤو أرئين، ومحمد صالح علي، رئيس المجلس الوطني للاتحاد، وحارسه، وشخصين لا أعرفهما. وكان يُقدّم لنا طعام من

1 صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال (من تعلم لغة قوم امن مكرهم) انظر: عبد المحسن العباد: شرح سنن أبو داود، الجزء السادس، بدون ط، ص188.

قشور الغلال، فأكل البعض، ولم يأكل بعض الناس طيلة ثلاثة أيام، إلى أن تدخل الإمام موسى إبراهيم ضيف<sup>1</sup> وبعض السفراء لإنقاذنا» (جرمة: مقابلة شخصية، 2008).

فقد قام الإمام موسى، ومعه بعض السفراء، في السابع والعشرين من يناير، بوساطة للإفراج عن المسلمين الذين اعتقلهم هبري بتهمة التجسس والعمالة لمالوم.

قابل هبري الوفد، واشترط عليهم أنه لن يُفرج عن المعتقلين إلا إذا وافق الوفد على شرط واحد، وهو عرض المعتقلين في المسجد الكبير يوم الجمعة لفضحهم وإهانتهم أمام المسلمين، باعتبارهم عملاء للمسيحيين. فقال المتحدث باسم الوفد: «إن كنت تحترمنا، أفرج عنهم دون قيد أو شرط»، إلا أن هبري رفض.

وفي التاسع والعشرين من يناير 1979، أي بعد يومين، وافق هبري على إطلاق سراحهم شريطة أن يكون ذلك في منزل الإمام موسى إبراهيم، بالقرب من المسجد الكبير.

تجمع بعض السفراء وأعضاء «اللجنة الإسلامية»<sup>2</sup> في منزل الإمام، وأُخرج المعتقلون تصطحبهم أربع دبابات؛ اثنتان في المقدمة ومثلهما في المؤخرة، وبرفقتهم وزير الداخلية محمد نوري، نقله سيارة بيجو 504 بيضاء. وعند وصول الموكب إلى منزل الإمام، شرع بعض السكان في سبّ المعتقلين وإهانتهم ورميهم بالحجارة، قائلين: «جواسيس هنا كردي، جواسيس هنا كردي».

وأُحيط منزل الإمام بالدبابات، وقُدِّم الطعام للمساجين، ثم أخذ وزير الداخلية الحديث قائلًا: «إن هؤلاء محظوظون، وها نحن نفرج عنهم بسبب تدخلكم، وهذه آخر مرة، لأن هؤلاء جواسيس مالوم. وابتداءً من اليوم هم طلقاء، ولكن فليحذروا؛ فإذا وقعوا في أيدينا مرة ثانية سنسحقهم...». وعند خروج المُفرج عنهم من منزل الإمام، رماهم الناس بالحجارة للمرة الثانية، وشتموهم وأهانوهم في الطرقات.

1 أول إمام للمسلمين في تشاد بعد الاستقلال كان حسن التوم، يليه موسى إبراهيم ضيف، ثاني إمام بعد الاستقلال وأحد كبار شيوخ الطريقة التجانية. لعب دورًا بارزًا في الدين والسياسة، مؤسسًا اللجنة الإسلامية ومركز فيصل الإسلامي، وشارك في أحداث سبتمبر 1963. دعم هبري في خلافه مع مالوم، وساهم في تهدئة الأزمة بين قوكوني وهبري، ثم اختلف مع هبري ولجأ إلى السودان حيث حظي باحترام الرئيس النميري الذي أهده منزلًا وبنى له مسجدًا ومنحه الجنسية السودانية.

2 أسست اللجنة الإسلامية العليا للفتوى ورعاية شؤون المسلمين في تشاد بقرار وزاري عام 1970، وعُززت قانونيًا بمرسوم رئاسي في 22 أكتوبر 1974. وفي عام 1990 تغير اسمها إلى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. (انظر: موقع المجلس csai-tchad.org؛ محمد صالح يعقوب، L'Islam et l'Etat en Republique du Tchad, actes du colloque « L'Islam au Tchad », Bordeaux, 1992, pp.93-98)

وفي مساء ذلك اليوم، أرسل هبري وفدًا يتكوّن من عثمان علي فاضل ومحمد نور عبد الرحمن، باعتبارهما عضوين في مكتب مجلس قيادة قوات الشمال (CCFAN)، إلى المُفَرِّج عنهم في منازلهم، وقالوا لهم: «إن رئيس الوزراء هبري يطلب العفو عمّا حصل لكم، ومن الآن فصاعدًا يعتبركم أعضاء في مجلس قيادة قوات الشمال» (جرمة: مقابلة شخصية، 2008).

وكرّد فعل على ذلك، قدّم رئيس الجمهورية مالوم خطابًا إلى الأمة في السابع والعشرين من يناير 1979م، ندّد فيه بالتحديات وتآليب الشعب ضد الرئيس من قبل أنصار هبري، كما ندّد بتحويل الجريدة الرسمية (TCHAD INFO) إلى وسيلة لترويج فكرة الانقسام. وأشار إلى أنه التزم الهدوء وضبط النفس أمام الأحوال الحرجة التي جرى التخطيط والتدبير لها (CARREFOUR: P10). ثم قال: «إن هناك مواطنين عاديين اعتقلهم هبري، وإن عدم ردّنا السوء بالسوء ليس خوفًا ولا نقطة ضعفٍ منا» (جرمة: مقابلة شخصية 2008).

وختم حديثه مطمئنًا الشعب بأنه اتخذ الإجراءات اللازمة لحماية المواطنين وممتلكاتهم (CARREFOUR, P9-10).

### 3- تحديات هبري لمالوم

يظهر تحديّ هبري لمالوم منذ اللقاء الأول لهما في العاصمة بعد المصالحة، وذلك من خلال تصرّف رمزي له دلالات كبيرة، عندما تقدم هبري لمصافحة رئيس الجمهورية ويده اليسرى داخل جيبه، مستخفًا به وكأنه أدنى منه مرتبة أو منصبًا. ففسّر بعض الناس هذا الأسلوب على أنه استخفاف بسلطة رئيس الدولة. كما قام هبري باعتقال السيد ديمانش بيرامقوتو (DIMANCHE BERAMGOTO)، مستشار الرئيس ومقرب منه، وقيم بجوار مقر إقامة رئيس الوزراء هبري. وقد تبين بعد ذلك أن السبب الحقيقي في اعتقاله هو أن هبري ينوي توسعة مكان إقامته بضم منزل السيد ديمانش ليكون تابعًا لحراسه، الذين يزداد عددهم يوميًا بعد يوم (أحمد، 2003: ص174). هذا الأمر أثار غضب مالوم، وتفاقت العلاقات بينهما، وبدأت الهوة تزداد اتساعًا بازدياد نقاط الاختلاف والتحديات.

ففي الأول من نوفمبر 1978، عُقد مجلس وزاري لتنظيم الإدارة ومناقشة ميزانية 1979. بدأ الاجتماع في العاشرة صباحًا واستمر النقاش حتى الحادية عشرة ليلاً، فكان النقاش حادًا والانقسام كبيرًا، وتصلّبت المواقف بشكل واضح وجلي. وأخيرًا، خرج هبري وأوصد الباب خلفه بقوة وغضب، مستخفًا بالرئيس مالوم، وتبعه كل الوزراء المسلمين. ثم أُجِّلَ مجلس الوزراء إلى السادس من نوفمبر، قبيل سفر الرئيس والوفد المرافق له إلى باريس. فتغيب الوزير الأول وكل الوزراء التابعون له، بل تغيبوا حتى عن حضور وداع الرئيس في المطار، مخالفين بذلك مقتضيات العرف

البروتوكولي، والاستثناء الوحيد كان حضور الوزراء التابعين لهبري مع الوفد المرافق للرئيس في السفر إلى باريس.

وفي التاسع والعشرين من ديسمبر 1978، استقبل رئيس الجمهورية جميع الهيئات الدبلوماسية لدى تشاد لتقديم التهاني بمناسبة العام الجديد، فعزل هبري، بصفته الرجل الثاني في الدولة، الحفل، حيث غاب ومعه ثلاثة أرباع أعضاء الحكومة. وفي الثلاثين من ديسمبر 1978، جاء دور أعضاء الحكومة لتقديم التهاني إلى رئيس الجمهورية، غير أن الأمر نفسه تكرر، وهكذا أصبح هبري يتحدّى مالوم علناً (عبد الرحيم، ص123؛ CARREFOUR, 2006, P10).

ونظراً لهذا المسلسل من الخلافات، ساد الترقّب والتوتر والحذر في العاصمة نتيجة لمواقف رئيس الوزراء المتعصب لآرائه (BANGOURA: 2005, p. 177). ولم يتوقف الأمر عند هذه التصرفات البروتوكولية فحسب، بل تعطلت الإدارة أيضاً، لأن هبري لم يوقع على الوثائق الوافدة من رئاسة الجمهورية، والعكس صحيح (CARREFOUR, 2006, P10).

وتعطل مجلس الوزراء بسبب النزاع بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأصبحت الحكومة منقسمة إلى قسمين: جنوبيون يدعمون مالوم، وشماليون التقوا حول هبري. وأصبح الصراع بين الشمال والجنوب أمراً واقعاً، وعندما اشتدت الأزمة حول السلطة، لم يستطع أحد من الأجهزة أن يتفق مع الأجهزة الأخرى لاتخاذ قرار باسم الدولة (BANGOURA: 2005, p. 188).

#### 4-الإضراب

بدأ الإضراب تنفيذاً لمطالب هبري بالبقاء في البيوت ومقاطعة الدراسة في يوم الخميس، الثامن من فبراير 1979، واستمر جزئياً حتى الجمعة. فقد أغلقت المتاجر في السوق المركزي منذ الصباح الباكر، كما أغلقت بعض المدارس، وفي اليوم نفسه قام بعض التجار باقتحام متاجر النيجيريين الذين لم يلتزموا بالإضراب (CARREFOUR: P11). وطاف بعض المضربين شوارع العاصمة، رافعين شعارات يطالبون بها هبري بالتدخل لحمايتهم وإنقاذ البلاد التي تحتضر.

وفي صباح السبت، العاشر من فبراير، وزع أنصار هبري منشورات تدعو المواطنين إلى إضراب عام يوم الاثنين 12 فبراير، بهدف الضغط على مالوم، الذي يتهمونه بإعاقة تنفيذ الميثاق الأساسي (عبد الرحيم، ص133).

أما رئيس الجمهورية، الجنرال مالوم، فقد قدّم بياناً عبر الإذاعة قبل تنفيذ الإضراب، قال فيه: «هل توجد دولة في الدنيا ينادي رئيس وزرائها للإضراب؟» ثم أمر الجميع بعدم الانصياع لأوامر هبري والذهاب إلى أعمالهم (ضيف الله: مقابلات شخصية).

وفي الساعات الأولى من صباح الاثنين، تمركزت قوات الأمن في المواقع الحساسة، خاصة المؤسسات التعليمية، تجنبًا لأي اضطراب أمني (عبد الرحيم، ص133). وهكذا بدأ الطرفان يدوران حول حلقة مفرغة من الفعل ورد الفعل، وتصاعد التوتر حتى بلغ أقصى مداه (يوسف، 1988: ص100) في ساحة ثانوية فيليكس إيبوي (FELIX EBOUE LYCEE)، عندما انتقل النزاع إلى تلاميذ المدارس. فبينما قاطع معظم الشماليين الدراسة، حاول معظم الجنوبيين مواصلة، فقام الطلاب الشماليون بعرقلة الدراسة، مما أدى إلى نشوب نزاع بينهم (CARREFOUR: P6 و GUY, P13) بين الساعة التاسعة والعاشر صباحًا.

تدخلت قوات الدرك (Gendarmerie) وأطلقت النار في الهواء لتفريق التلاميذ واعتقلت عددًا منهم، وعندها تدخل آدم كوكوي<sup>1</sup>، التابع لهبري، بسيارة لاندروفر (LAND ROVER) وعليها أربعة عشر عنصرًا من القوات المسلحة الشمالية في مسرح الأحداث، فحدث تبادل لإطلاق النار، وهكذا بدأت الحرب بين الجانبين (Ngohte: 2007, p. 201).

### الخاتمة:

إن الميثاق الأساسي، الذي تلا اتفاقية الخرطوم، قرّم المجلس الأعلى العسكري وكبّل يد الرئيس مالوم. كما أن تعمد نشر الشائعات وسط مجتمع أمني ويلفه الجهل من جميع الاتجاهات أدى إلى كراهية وانقسام شديدين في المجتمع التشادي. إن توظيف الدين والإقليمية توظيفًا سياسيًا سلبيًا، بحشد هبري للناس باسم الدين، كان الهدف منه تقليص الفارق العددي بينه وبين جيش غريمه مالوم.

من أخطاء مالوم رفضه تقاسم قيادة المؤسسات الكبرى، وقد يكون هذا الرفض نتيجة لإزاحة هبري عددًا كبيرًا من قادة الانقلاب من حكومته، الأمر الذي عرض مالوم لانتقادات من قادة الجيش مثل كاموقي. بينما يرى هبري أن رفع الظلم عن الشمال لا يتم إلا بمناصفة «الكعكة» مع الجنوبيين. وربما كان مالوم محقًا في منع وفد هبري من السفر إلى الخارج؛ فلا يعقل السماح لوزراء تابعين لهبري فقط بالسفر وسط خلاف حاد مع رئيس وزرائه ودون علمه بمهمة الوفد. فعندما سافر مالوم إلى كل من الصين وفرنسا، شكل وفده من رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية، وهو ما لم يفعله هبري.

1 شغل منصب القائد العام بالوكالة للقوات المسلحة الشمالية (1978) ومديرًا نائبًا للمكتب العسكري لهبري، ومفوضًا نائبًا للدفاع في مجلس الدولة. لعب دورًا بارزًا في حرب 12 فبراير 1979، وكان أحد مهندسي انضمام المسلمين في الجيش التشادي إلى صفوف هبري، وأصيب مرتين في حرب نجامينا. (انظر: Gali Nghote, La grande guerre (pour le pouvoir 1979–1980, Imprimerie du Tchad, 2007, pp.194–214

أما الإجابة عن السؤال: من بدأ الهجوم، مالوم أم هبري؟ فلإجابة نقول إن قلة جيش هبري وعتاذه، مقارنةً بجيش دولة منظم بطائراته وآلياته ومدرعاته ودباباته، تُعفيه عن مسؤولية بدء الهجوم. إذ إن أول قوة له تدخلت في أحداث ثانوية فيليكس إيبوي كانت مكونة من 14 جنديًا وسيارة واحدة فقط، فليس من المعقول أن يخوض معركة مع جيش نظامي بتلك الإمكانيات المحدودة، إضافة إلى قصر فترة ولايته كرئيس للوزراء.

مع ذلك، ما يرجح أن هبري بدأ التصعيد هو خطابه الساخن أثناء سفر مالوم، واستخفافه به عندما تقدم لمصافحته ويده في جيبه، وتوعده قائلًا: «السنة نشوفو مع كردي دول». كما أن معاقبته لأبنة جمعي أمام الوزراء تدل على سلوكه العدواني، وخروجه من مجلس الوزراء وإغلاق الباب بقوة بحضور رئيس الجمهورية، ومقاطعته لمجلس الوزراء في السادس من نوفمبر، وتغيبه عن وداع الرئيس في المطار، ومقاطعته حفل استقبال الرئيس للهيئات الدبلوماسية، وغيبه عن حفل تقديم التهاني لرئيس الجمهورية في الثلاثين من ديسمبر 1978، إلى جانب الدعم الفرنسي له بالمعدات والتدريب والنقل الجوي والمخابرات، كل ذلك يرجح الرأي القائل بأن هبري هو الذي خطط لإشعال فتيل الأزمة.

### قائمة المصادر والمراجع:

#### أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

- إبراهيم، محمد إسحاق. (1988). أهمية الموقع الجغرافي وعلاقته بالتطور والاستقرار السياسي في دولة تشاد (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض.
- إجلال، رأفت. (1982). تشاد دراسة تحليلية لطبيعة وجذور الحرب. معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة.
- الحارث، بشر علي. (1988). التدخلات الأجنبية في تشاد 1885-1982 (رسالة دبلوم السلك العالي، غير منشورة). المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، المغرب.
- حسين، عزو. (بدون تاريخ). مصدر حول فيليكس مالوم وحسين هبري.
- حمدي، عبد الرحمن حسن. (1996). العسكريون والحكم في إفريقيا. الرباط: منشورات مركز دراسات المستقبل الإفريقي، سلسلة دراسات إفريقية، العدد الأول.
- عبد الرازق، إدريس. (1999-2000). استقلال تشاد والنتائج السياسية التي ترتبت عليه (بحث دبلوم الدراسات المعمقة). جامعة الملك فيصل، كلية الشارقة للتربية.
- عبد الرحمن، عمر الماحي. (1982). تشاد من الاستعمار حتى الاستقلال. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- عبد الرحمن، عمر الماحي. (1997). المجتمع التشادي في عهد الاحتلال الفرنسي 1918-1960. القاهرة: مطبعة الجريسي.
- عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون. (1981). الموسوعة السياسية (ج4، ط2). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عز الدين، محمد صالح. (بدون تاريخ). مكانة الجيش الثاني في فرولينا.
- علي، محمد صالح. (2007). فرولينيات والكفاح الشعبي في تشاد. مهر، كنو، نيجيريا.
- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، تشاد. (بدون تاريخ). csai-tchad.org.
- مجلس نواب المملكة المغربية. (1989). إنهاء النزاعات الجهوية من أجل عهد جديد في العلاقات الدولية. الرباط: مطابع دار الميثاق.
- محمد، المهدي أحمد. (2003). الانقلاب العسكري في جمهورية تشاد: الدوافع والنتائج 1975-1982 (بحث دكتوراه). جامعة بحري، الخرطوم.
- محمد، الهادي عبد الرحيم. (بدون تاريخ). فرولينا: أحداث 12 فبراير 1979، الخلفية والآثار.
- محمد، فتحي أمين. (2006). موسوعة أنواع الحروب (ط1). دمشق: الأوايل للنشر والتوزيع.
- المنجد. (2001). اللغة والأعلام. بيروت: دار المشرق.
- منظمة العفو الدولية. (2001). تشاد: تركة حسين هبري، وثيقة رقم AFR/20/4/2001.
- موسى، إبراهيم. (2007). الأحداث السياسية في تشاد من 1960-1990 (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك فيصل.
- نقارجيمتي، نقاباروم، ابن سلطان، دونو منقا. (2014، 27 سبتمبر). مقابلة شخصية حول السيرة الذاتية والسياسة في تشاد. سار، تشاد.
- يوسف، حامد تكان. (1987-1988). تشاد 1960-1987 (بحث لنيل الإجازة في القانون، تخصص علاقات دولية). المغرب: فاس.

#### ثانيا: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية:

- Allahou, T. (1996). L'évolution constitutionnelle du Tchad, de l'indépendance à nos jours. Paris: Institut National des Langues et Civilisations Orientales.
- Bangoura, M. T. (2005). Violence politique et conflits en Afrique: le cas du Tchad. Paris: L'Harmattan.
- Carrefour, Revue du Centre ALMOUNA. (2006, March-April, No. 38). Ndjamen, Chad.

- Delemari–Nebar, D. (1998). Le labyrinthe de l'instabilité politique au Tchad. Paris: L'Harmattan.
- Gali, N. G. (2007). La grande guerre pour le pouvoir 1979–1980. Ndjamenat: Imprimerie du Tchad.
- Gali, N., & Mahamat Saleh, Y. (2005). Tchad: Froinat, chronique d'une déchirure. Ndjamenat: Editions ALMOUNA.
- Guy, J. N. (2007). Tchad, vingt ans de crise.
- Mahamat Saleh, Yacoub. (1992). L'Islam et l'Etat en République du Tchad, actes du colloque «L'Islam au Tchad». Bordeaux: Centre d'Etude d'Afrique Noire, IEPB, Université de Bordeaux 1.
- Michel, Ngankbe Kosnaye. (n.d.). In Jean Louis Joubert, Littérature francophone d'Afrique centrale. Paris: Nathan Agence de La Francophonie.